ملخص الدراسة

تُعتبر مدينة رام الله إحدى المدن الفلسطينية المهمة والتي تحتل موقعاً متوسطاً في الضفة الغربية من الناحية الجغرافية، وتتأثر الحياة التجارية فيها بأدوات إنتاجها والمبنية بشكل عام على توفير المقومات الأساسية للاستثمار. وقد أدى وجود المقرات الرئيسة للمؤسسات الحكومية في المدينة إلى تزايد العقارات التجارية التي تعود ملكيتها إلى أبنائها. وأما العاملون فيها، فمعظمهم من خارج مدينة رام الله.

إن وجود المدن دليل على تقدم الإنسان وتطوره وتحضره، وهي ظاهرة مميزة على سطح الأرض، وإنجاز من أكبر انجازات الإنسان، حيث يظهر النشاط الاقتصادي بمختلف صوره، وأشكاله، ومؤسساته في المدينة، وللاقتصاد دوره المهم والكبير في تطوير المدن، وحل مشكلاتها، وتعتبر التجارة عاملاً جوهرياً في تقويم حركة التطور العالمي، والإقليمي والمحلي، وهي أيضاً من النشاطات الاقتصادية المهمة. ويمثل الموقع الجغرافي لهذه المدن العامل الرئيسي في جذب الناس من اصحاب مهن ومستثمرين إليها.

وتلعب الظروف الخارجة عن إرادة الإنسان، كالموقع، وطبيعة الأرض، والخامات المعدنية الموجودة في باطنها، والمناخ، دوراً مهماً في وجود المدن وتطورها، خاصة إذا تم استغلالها بشكل علمي، ومنظم. فالتغيرات والتطورات التي طرأت على بعض المدن، تختلف عن بعضها البعض. فمن الصعوبة بمكان إطلاق سمات عامة لمختلف المدن؛ إذ يفسر كل تطور وتغير في مدينة ما في ضوء ظروفها التاريخية، وعوامل نموها، وتمثل كل مدينة ظاهرة فريدة لا تتكرر.

لقد تعرض القطاع التجاري في مدينة رام الله لتشوهات كثيرة خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي لفترة تربو على ثلاثين عاماً، حيث نمت بعض الأنشطة التجارية التي خدمت الاقتصاد الإسرائيلي، وبخاصة تجارة الجملة، والتجزئة، والنقل اللازمة لتسهيل تدفق السلع المستوردة أو من خلالها.

دخلت مدينة رام الله في إطار مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1996م، وذلك بناءً على اتفاق أوسلو الذي أدى إلى تطور هائل وكبير، منذ عام 1994 – 2000 م. حيث عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على إيجاد أنماط فعالة لتقديم الخدمات ومتطلبات معيشة السكان واحتياجاتهم: كالدوائر الحكومية، والمتاجر بأحجامها، وتخصصاتها المختلفة، والأبنية المكتبية، والمخازن، ودور العلم، والمستشفيات، والمسارح. بالإضافة إلى تطوير قطاع الإعمار والبناء عن طريق الوحدات الكبيرة في منشآت الأنشطة المختلفة أو المساكن الضخمة. فمتطلبات تطوير بنى رام الله التحتية كانت المهمة الرئيسة التي واجهت السلطة الوطنية الفلسطينية.

كما وتطورت تجارة الخدمات في المدينة بشكل كبير، وزادت تجارة المواد الاستهلاكية والغذائية، وظهرت نشاطات تجارية جديدة، مثل مواد البناء، والسيارات، والكهربائيات، والالكترونيات والأثاث، بالإضافة إلى زيادة عدد البنوك، والمصارف، والفنادق، والمطاعم. وشجع ذلك العديد من المؤسسات المحلية والأجنبية والعربية على الاستثمار، خاصة بعد وجود قطاع البنوك والمصارف، التي تقدم الدعم لقطاع التجارة وخاصة التجارة العامة.

تمثل مدينة رام الله مركزاً تجارياً وإدارياً، مما جعلها تتميز بنشاط عمراني كبير، وأصبحت مهبط أصحاب الأعمال والمصالح والمهنيين. وبذلك شكلت رام الله منذ العام 1994 – 2000م المركز الإداري، والخدماتي، والتجاري الأهم في فلسطين، حيث اتخذت معظم البنوك وشركات القطاع الخاص، – بالإضافة إلى المؤسسات الأهلية– من رام الله مقراً رئيساً لها، واعتبرت مركزاً ثقافياً وتعليمياً مهماً، كما وتعتبر المدينة أ نموذجاً يحتذى به في تنوع الثقافات الفلسطينية المحلية، ومكاناً للتنوع الفكري.

ونتيجة لذلك، فقد زادت الهجرة إلى هذه المدينة، (هجرة داخلية) من مدن الخليل، ونابلس، والقدس، وطولكرم، وجنين، وغزة، وأريحا، وبيت لحم.

وأدت مشاريع إعادة الإعمار في رام الله، إلى تشجيع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بشكل زاد من قدرته على امتصاص جزء لا بأس به من البطالة، فتبوأت مدينة رام الله محلاً تجارياً عن مدينة القدس بالنسبة للمدن الفلسطينية؛ التي تحول الظروف السياسية فرض الأطواق العسكرية الإسرائيلية والحصار الخانق على القدس، ومنع الدخول إليها من الاستثمار فيها، إضافة إلى مجاورة مدينة رام الله من المنطقتين الصناعيتين في البيرة وبيتونيا الخاصة بالحرفيين والصناعيين التي أقامتهما بلدية رام الله سابقاً.

وعملت الهجرة الداخلية من مدن الضفة الغربية الأخرى إلى مدينة رام الله على خلق تركيبة متنوعة من السكان، مما أدى إلى وجود اختلافات جزئية في العادات والتقاليد، ميزت مدينة رام الله عن غيرها. وعلى الرغم من تحسُّن وضع التجارة الداخلية

والخارجية بعد قيام السلطة الفلسطينية إلا أن الأسواق الفلسطينية بقيت أسيرة الأسواق الإسرائيلية.

فالنشاط التجاري في مدينة رام الله، هو الوحيد الذي استمر وحافظ على نموه بعد الاحتلال، مما شجع الكثير من المواطنين على الانخراط في هذا المجال كمصدر عمل، والذي أدى بدوره إلى وجود الكثير من المحال التجارية في المدينة، بالإضافة إلى ظهور عدد كبير من المؤسسات والاتحادات التي تهتم بالتجارة، والتي أخذت من رام الله مقراً لها. وعند الاطلاع على أسماء العاملين في تلك المراكز والمحال التجارية، نلاحظ أن أغلبهم- إن لم نقل جميعهم- ليسوا من سكان مدينة رام الله الأصليين، بل من مدن فلسطينية أخرى هاجروا إلى المدينة بدافع البحث عن عمل، أو بسبب نكبة عام 1948. وقد يعتقد البعض أن الشخص العامل أو المشتغل في هذه المحال هو من المدينة نفسها، بسبب معرفته المتعمقة بالعادات والتقاليد التي تميز بها سكان رام الله، والتي أصبح يمارس بعضها بسبب اندماجه فيها منذ فترة طويلة.